Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Avril 2011
18 أبريل 2011

LE SOIR

TORTURE
Un centre pour les soigner

Un centre médical multidisciplinaire dédié aux victimes de torture a été inauguré samedi à Hay Mohammadi (Casablanca), à l'initiative de l'Association médicale de réhabilitation des victimes de la torture (AMRTV). Son but est de permettre aux victimes de bénéficier de soins médicaux et de réparations psychologiques.

Revue de l'...oits de l'Homme

كـــود
ديما... نيشان

الصبار يحول معتقل درب مولاي الشريف إلى مركز للمساعدة الطبية

أنس العمري

الاحد 17 أبريل 2011 - 17:38

بعد أن نجحت وساطته في إيجاد تسوية لملف المعتقلين السياسيين في ملف «خلية بليرج» والإفراج المؤقت عن علي سالم التامك ورفاقه الثلاثة وكذا عدد من معتقلي السلفية الجهادية، حان موعد كوميسارية درب مولاي االشريف التي تحولت الى مركز المساعدة الطبية والنفسية والترويض الطبي، يستفيد من خدماته ضحايا المعتقل السري الرهيب درب .مولاي الشريف وعائلاتهم وأيضا ساكنة الحي المحمدي العريق التي اكتوت بدورها بنار سنوات الجمر والرصاص
كان محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حاضرا بعين المكان صبيحة أمس السبت، عاين الكوميسارية التي لقي فيها رفاق ورفيقات فاطنة البيه وزهرة أزغار وأسماء الوديع وغيرهن شتى ألوان التنكيل والترهيب ، كل ذلك بسبب نضالهن من أجل وطن حر وديمقراطي. صور كثير ممن قضين فترات متفاوتة داخل .المعتقلات السرية المغربية زينت بها جدران المركز أمثال سعيدة المنبهي وماريا الزويني ومي فاما وغيرهن
المركز الذي افتتح أمس في موقع له دلالة رمزية وهو دائرة أمنية بشارع علي يعتة، يندرج في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الهادف إلى رد الاعتبار للمناطق المتضررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، ويهدف الى تحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين. وهو البرنامج ،الذي يهم مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج، الراشدية، وررزات، زاكورة، طانطان، أزيلال ،الخميسات، الحي المحمدي عين السبع، الحسيمة، الناظور وخنيفرة عن طريق دعم قدرات الفاعلين المحليين، الحفظ الإيجابي للذاكرة،تحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات , فك العزلة , تطوير مداخيل بديلة، حماية البيئة) والنهوض .بأوضاع النساء والأطفال
و قال الصبار في كلمة له أمام عدد من الضحايا تحت خيمة نصبت بالزقاق المجاور للمركز، إنه «رصد لهذا المشروع مبلغ 3 ملايين و817 ألف درهم بتمويل من الاتحاد الأوروبي و ومؤسسة الرعاية لصندوق الإيداع والتدبير ومصالح عمالة الحي المحمدي عين السبع، دائرة الحي المحمدي والتعاون الوطني حيث مكنوا الجمعية من الاستفادة من المقر القديم للدائرة الأمنية وتم اتخاذه مركزا للرعاية الطبية. وطالب عبد الكريم المانوزي رئيس الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا العنف، ب «انجاز مشاريع أخرى لأن هذه المبادرة ستظل رمزية مالم تنجز مشاريع لجبر الضرر في جميع المناطق». ويهدف المركز الطبي بالأساس في تنمية أنشطة تهدف إلى تأهيل وتمكين ضحايا العنف من الاستفادة من وتستهدف خدمات المركز المعاقين عقليا .الرعاية في مجال المساعدة الطبية والصحة النفسية والترويض الطبي وجسديا وضحايا العنف بجميع أشكاله (التعذيب، العنف الأسري، الاعتداء...) من ساكنة الحي المحمدي، وتشمل أنشطة المركز الترويض الطبي والعلاج الوظيفي بشكل مداوم خمسة أيام في الأسبوع، تكوين فرق طبية ومساعدين اجتماعيين بغية مواكبة وتتبع الأشخاص المتضررين، تنظيم دورات تكوينية حول احتياجات ضحايا العنف فضلا عن إطلاق حملات .توعية لإدماج أفضل لهذه الفئة

LE SOIR

Le «Maroc des DH» exposé à Tunis

L'expérience du Maroc en matière de protection des droits de l'Homme a été présentée vendredi dernier à Tunis, par Mustapha Iznasni, membre du CNDH. L'ex-membre de l'IER a souligné la nécessité d'oeuvrer pour mettre fin aux violations des droits de l'Homme.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغربية

الصبار: المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية بفضل تأقلمه مع التحولات

سلا (و م ع) - أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، يوم الجمعة المنصرم، بسلا، أن المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية، بفضل تمكنه من التأقلم مع التحولات المجتمعية، وكذا التحولات الخارجية.

وأبرز الصبار، خلال ندوة نظمتها جمعية (سلا المستقبل)، حول موضوع "الحكامة وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة"، ضمن فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان سلوان الثقافي (ما بين 9 و24 أبريل الجاري)، أن المغرب عرف، منذ تسعينيات القرن الماضي، تطورا في المشهد الحقوقي شمل أساسا مراجعات تشريعية وإجراءات ذات بعد مؤسساتي، مضيفا أن مدخل الإصلاحات التي يشهدها المغرب هو "مدخل حقوقي"، وهو ما يبرز من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإعادة النظر في مؤسسات أخرى للحكامة تشتغل أساسا على موضوع الرشوة والمنافسة، إضافة إلى ورش الإصلاح الدستوري.

وبخصوص مجال الحريات العامة والحقوق الأساسية، شدد الصبار على أهمية دور الرقابة التي تمارسها المؤسسات الوسيطة العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتي تمكنها من إعطاء تشخيص واقعي عما يعتمل في المشهد الحقوقي العام بالبلاد.

من جهة أخرى، أشار إلى أن مضامين الدستور الجديد لا بد أن تتضمن معايير قائمة على مبادئ المساواة والمواطنة ومبدأ فصل السلط وإقران المسؤولية بالمحاسبة.

وأكد المشاركون في هذا اللقاء ضرورة أن تصبح الحركة الحقوقية بالمغرب حركة مهنية تحتكم على مستوى أدائها، "للمرجعية الكونية".

واعتبروا أن حركة الشباب بالمغرب تشكل "النواة الصلبة" للدينامية والحراك الاجتماعي، الذي يشهده البلاد حاليا، و"امتدادا طبيعيا لنضالات الشعب المغربي"، ودعوة للمطالبة بإصلاحات عميقة".

Revue de Presse - Droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الصبار: المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية

الصبار

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، الجمعة بسلا ، أن المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية وذلك بفضل تمكنه من التأقلم مع التحولات المجتمعية وكذا التحولات الخارجية.

وأبرز الصبار، خلال ندوة نظمتها جمعية (سلا المستقبل) حول موضوع "الحكامة وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة" ضمن فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان سلوان الثقافي (ما بين 9 و24 أبريل الجاري)، أن المغرب عرف منذ تسعينيات القرن الماضي تطورا في المشهد الحقوقي شمل أساسا مراجعات تشريعية وإجراءات ذات بعد مؤسساتي، مضيفا أن مدخل الإصلاحات التي يشهدها المغرب هو "مدخل حقوقي"، وهو ما يبرز من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإعادة النظر في مؤسسات أخرى للحكامة تشتغل أساسا على موضوع الرشوة والمنافسة، إضافة إلى ورش الإصلاح الدستوري.

وبخصوص مجال الحريات العامة والحقوق الأساسية، شدد الصبار على أهمية دور الرقابة التي تمارسها المؤسسات الوسيطة العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتي تمكنها من إعطاء تشخيص واقعي عما يعتمل في المشهد الحقوقي العام بالبلاد.

ومن جهة أخرى، أشار إلى أن مضامين الدستور الجديد لا بد أن تتضمن معايير قائمة على مبادئ المساواة والمواطنة، مبدأ فصل السلط وإقران المسؤولية بالمحاسبة.

وأكد المشاركون في هذا اللقاء ضرورة أن تصبح الحركة الحقوقية بالمغرب حركة مهنية تحتكم، على مستوى أدائها، للمرجعية الكونية.

واعتبروا أن حركة الشباب بالمغرب تشكل "النواة الصلبة" للدينامية والحراك الاجتماعي الذي يشهده البلاد حاليا، و امتدادا طبيعيا لنضالات الشعب المغربي" ودعوة للمطالبة بإصلاحات عميقة.

Revue de Presse du Conseil National

هسبريس
Hespress

الصبار: المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية

هسبريس - و م ع
April 16, 2011 ,Saturday

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، الجمعة 15 أبريل بسلا ، أن المغرب يشكل استثناء في المنطقة العربية وذلك بفضل تمكنه من التأقلم مع التحولات المجتمعية وكذا التحولات الخارجية.

وأبرز الصبار، خلال ندوة نظمتها جمعية (سلا المستقبل) حول موضوع "الحكامة وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة" ضمن فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان سلوان الثقافي (ما بين 9 و24 أبريل الجاري)، أن المغرب عرف منذ تسعينيات القرن الماضي تطورا في المشهد الحقوقي شمل أساسا مراجعات تشريعية وإجراءات ذات بعد مؤسساتي، مضيفا أن مدخل الإصلاحات التي يشهدها المغرب هو "مدخل حقوقي"، وهو ما يبرز من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإعادة النظر في مؤسسات أخرى للحكامة تشتغل أساسا على موضوع الرشوة والمنافسة، إضافة إلى ورش الإصلاح الدستوري.

وبخصوص مجال الحريات العامة والحقوق الأساسية، شدد الصبار على أهمية دور الرقابة التي تمارسها المؤسسات الوسيطة العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتي تمكنها من إعطاء تشخيص واقعي عما يعتمل في المشهد الحقوقي العام بالبلاد.

ومن جهة أخرى، أشار إلى أن مضامين الدستور الجديد لا بد أن تتضمن معايير قائمة على مبادئ المساواة والمواطنة ومبدأ فصل السلط وإقران المسؤولية بالمحاسبة.

وأكد المشاركون في هذا اللقاء ضرورة أن تصبح الحركة الحقوقية بالمغرب حركة مهنية تحتكم، على مستوى أدائها، "للمرجعية الكونية".

واعتبروا أن حركة الشباب بالمغرب تشكل "النواة الصلبة" للدينامية والحراك الاجتماعي الذي يشهده البلاد حاليا، و"امتدادا طبيعيا لنضالات الشعب المغربي" ودعوة للمطالبة بإصلاحات عميقة".

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

السفارة الفرنسية تجتمع مع جمعيات حقوقية مغربية

الأحد، 17 أبريل 2011 16:49 موقع لكم

عقدت السفارة الفرنسية اجتماعا مع مجموعة من مملثي الجمعيات الحقوقية المدنية من أجل الحديث حول الأوضاع التي يشهدها المغرب.

وعلم موقع "لكم"، أن اللقاء الذي دعت إليه السفارة يوم الجمعة 15 أبريل، ترأسه لودفيك بوي، المستشار الأول بالسفارة الفرنسية الذي دعا إلى مائدة غذائه هذه ناشطين حقوقيين مغاربة يمثلون مؤسسات وهيئات مدنية تنشط في مجال حقوق الإنسان داخل المغرب.

وكان من المفروض أن يحضر غذاء السفارة، محمد الصبار الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلا أن تنقله من اجل الإشراف على إطلاق سراح العديد من المعتقلين من سجون المملكة ممن شملهم العفو الملكي الأخير حالت دون تلبيته دعوة السفارة الفرنسية.

وحضر اللقاء كل من توفيق القباب عن "العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان". وكمال لحبيب عن "المرصد المغربي للحريات العامة". ومصطفى العلوي، عن "المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف"، وعبد العزيز النويضي عن "عدالة". وشفيقة الهبطي عن "الوسيط".

ووصفت مصادر حضرت اللقاء أنه كان عبارة عن دردشة مفتوحة حول ما يعرفه المغرب من أحداث متسارعة، من خطاب الملك يوم 9 مارس حتى آخر إجراء يقضي بالإفراج عن مجموعة من المعتقلين.

ونسبة إلى نفس المصادر فقد تناول اللقاء أيضا الحديث عن عمل الجنة المكلفة بتعديل الدستور، حيث كان الدبلوماسي الفرنسي يريد معرفة ما إذا كانت النسخة التي ستعدها هذه اللجنة سيتم اقتراحها مباشرة للتصويت عليها في استفتاء عام كما جاء ذلك في الخطاب الملكي، أم سيسبقها نقاش مفتوح بغرض اغنائها وتطويرها.

كما تناول اللقاء آخر تطورات قضية الصحراء، حيث أبدى الدبلوماسي الفرنسي مساندة بلاده لموقف المغرب بخصوص عدم توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة "مينورسو" في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، إلا أنه ربط هذه المساندة بضرورة التزام الدولة المغربية باحترام حقوق الإنسان فوق أراضيها.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

THE DAILY STAR | BETA

Morocco frees 92 political prisoners after protests April 15, 2011 12:00 AM (Last updated: April 15, 2011 01:51 AM) Agencies

RABAT: Morocco freed 92 political prisoners Thursday, including a prominent anti-corruption activist and a controversial preacher, under a pardon issued by the king following street protests demanding democratic reform.

The pardon also commuted death penalties for five others and life imprisonments for 37 others to limited prison terms, officials from the National Council for Human Rights said. Prison terms for 53 others were also reduced.

The majority of those freed or whose sentences were reduced were members of the Islamist Salafist Jihad group.

Mohammad Sebbar, appointed secretary general of the Council by King Mohammad VI in March, said the pardon was a prelude to a thorough review of the cases of political prisoners in Morocco.

Those freed included preacher Mohammad Fizazi, who was sentenced in 2003 to 30 years in jail after he was convicted of inspiring 12 suicide bombers to kill 33 people in Casablanca earlier that year, in Morocco's deadliest bomb attack.

Local human right groups have said hundreds, including Salafist Jihad sympathizers, were jailed after the attack in politically motivated trials, often without solid evidence.

Last month, King Mohammad announced constitutional reform to give up some of his sweeping powers and make the judiciary independent in Morocco, a staunch ally of the West.

It came after a youth-led movement, called February 20, spearheaded some of the biggest anti-establishment protests in decades in the country, with demands that included the release of political prisoners.

"This pardon indicates that the king has once again picked up the streets' message," political analyst Ahmad al-Bouz said.

Five people who were jailed in 2009 after a court convicted them of plotting terrorist attacks in the country and who were among those freed were present at Thursday's news conference, including prominent figures of two moderate Islamist parties.

"I would like to thank the youth of February 20 Movement," Mustapha Mouatassim, one of them, said.

Abdel-Hafid Sriti, a correspondent of Hezbollah's Al-Manar television channel in Morocco, was another released prisoner.

Female relatives broke into tears and chanted "God is Greatest" when the group was brought to the Council venue in black cars.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

One woman, Houria Amer, wept in disappointment when she realized that her husband Luqman Mokhtar, who was also jailed in 2009, was not among them. “They have all been jailed unfairly under the same sham case. How can they free some and leave others in prison?” she said to Reuters.

Also absent was Frenchman Pierre Robert who was accused of involvement in the May 2003 bombings in Casablanca that killed 33 people, and 12 suicide attackers, and wounded scores. He was sentenced to life.

“The case of Mr. Robert is being examined for a possible pardon,” said Mohammad Sebbar, secretary general of National Human Rights Council, which had recommended the pardons to the king.

Corruption whistleblower and human rights activist Chakib al-Khiari, jailed for three years in 2009 after accusing high-ranking officials of involvement in drug trafficking, was among those pardoned and freed.

Human rights group Amnesty International has said Khiari was a prisoner of conscience, detained solely for his anti-corruption statements and human rights activities.

According to U.S. diplomatic cables made public by WikiLeaks in December, corruption is prevalent at all levels of society and has become “much more institutionalized with King Mohammad.”

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

حركة 20 فبراير تؤيد الدعوة وحقوقيون يجددون مطالبهم بإغلاق المعتقل

سلفيون يدعون من السجن إلى اقتحام معتقل تمارة السري

■ الرباط- عبد الحق بلشكر ■

دعا معتقلان من السلفية الجهادية بسجن سلا حركة 20 فبراير والشعب المغربي إلى تنظيم وقفة أمام معتقل تمارة السري، التابع لجهاز «الديستي»، وذلك احتجاجا على ما وصفاه بالانتهاكات التي تمارس فيه، ودعيا إلى اقتحام هذا المعتقل «لأن فيه عصابة إجرامية»، على تعبيرهما. وقال بوشتى الشارف، الذي ظهر لثالث مرة على موقع «يوتوب» من داخل سجن سلا، إن معتقل تمارة السري «فيه عصابة إجرامية تتجه بالمغرب إلى الهاوية»، ودعا «شباب وشابات المغرب وأطفالهم إلى أن يتوجهوا إلى هذا المعتقل»، وقال: «كل مغربي أصبح مهددا بالمرور من هذا المعتقل.. أنا مررت منه ولكن مازال آخرون قادمون إذا لم نحارب هذا المعتقل»، وتحدث الشارف عن مقتل مواطنين في هذا المعتقل مثل «عبد الحق موصل الصباط»، المتهم في أحداث 16 ماي، و«محمد بونيت» و«أم آدم» (فتيحة المجاطي) التي قضت فيه سنة وخرج ولدها منه مختل عقليا.

ووجه الشارف نداء إلى الشعب المغربي قائلا: «يوجد 35 مليون مغربي، فهل يمكن أن يخرج مليون واحد ليدافعوا عن عرضهم وبلدهم، ويقوموا باعتصام ومسيرة إلى المعتقل».

أما محمد حاجب، المعتقل بسجن سلا، فوجه نصائح إلى شباب حركة 20 فبراير في حال تفكيرهم في الاعتصام أمام معتقل تمارة، قائلا: «أدعو الشباب إلى عدم تخريب ممتلكات الدولة لأنها ملكنا جميعا»، لكنه اعتبر أن معتقل تمارة ليس في ملك الدولة، مشيرا إلى أن الدولة أعلنت أنها «لا تعرف مكان

Revue de Presse des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

في سياق متصل، ذكرت مصادر مقربة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الأخير ينتظر استكمال تشكيلته من أجل وضع برنامج عمله الذي سيتناول وضعية معتقل تمارة، ولاحظت المصادر أنه منذ تعيين المجلس الجديد لم تثر أي حالة اعتقال في هذا المعتقل السري.

وحول موقف حركة 20 فبراير من القضية، قال نجيب شوقي، أحد الفاعلين في الحركة، إنها «تؤيد التظاهر أمام سجن تمارة السري وكوميسارية المعاريف بالدار البيضاء، وكوميسارية جامع الفنا»، وأضاف شوقي: «إذا كانت عائلات المعتقلين الذين مروا من تمارة مستعدة للاتفاق على يوم محدد فنحن مستعدون»، مشيرا إلى أن حركة 20 فبراير ستنظم وقفة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 20 أبريل الجاري ضد استمرار الاعتقال السياسي.

من جهتها، قالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن «حركة 20 فبراير التي تطالب بالديمقراطية سيكون عليها أن تحتج على معتقل تمارة السري»، معبرة عن تأييدها لهذا الاحتجاج، وأكدت الرياضي أن الجمعية جمعت عدة شهادات من معتقلين، نساء ورجال وأطفالا، تعرضوا للاعتقال والتعذيب في ذلك المعتقل، وأضافت أن الجمعية مازالت تطالب بإغلاقه ومعرفة حقيقة ما يدور فيه.

أما خديجة المروازي، رئيسة منظمة «الوسيط من أجل حقوق الإنسان»، فأكدت أنها سبق أن وجهت مذكرة تتضمن عدة مطالب استعجالية لتعزيز الثقة، في سياق النقاش حول تعديل الدستور، من ضمنها إغلاق معتقل تمارة السري.

...عتقل، وتنفي وجوده»، وقال: «أدعو ...شعب المغربي، بكل أطيافه وحركة 20 ...راير، إلى اقتحام هذا المعتقل سلميا، ...ه ليس في ملك الدولة بل فيه عصابة، ...تمنى قبل اقتحامه أن تجعلوا الإخوة ...السلفية الجهادية في المقدمة، لأنهم ...م من يعرفون هذا المعتقل جيدا».

وذكر المعتقل السلفي أن الراحل ...حسن الثاني كان ينفي وجود سجن ...زمامارت.. ونحن نقول إن تازمامارت ...جودة في تمارة».

وكان وزير العدل الأسبق الراحل ...عمد بوزوبع أكد في حوار سبق أن نشرته جريدة «الأيام» أن وزارة العدل توصلت بشكايات في موضوع معتقل تمارة، وأنه كلف النيابة العامة بالرباط من أجل التحقيق في الأمر، فانتقلت النيابة العامة إلى المكان فتبين أن الأمر يتعلق بمقر إداري تابع لجهاز «ديستي» ليس إلا.

كما سبق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن توصلت برسالة من الإدارة العامة للأمن الوطني تخبرها، ردا على استفسار حول معتقل تمارة، بأنه «لا يوجد معتقل في تمارة»، حسب ما أكد سعيد بيكري المسؤول بالمنظمة، الذي قال إن عدة شهادات لمعتقلين وعدة قرائن تدل على وجود هذا المعتقل. وحول الموقف من الدعوات إلى اقتحام هذا المعتقل، قال بيكري إن «المنظمة تؤيد اتخاذ إجراءات قانونية تعاقب وتجرم اللجوء إلى المعتقلات السرية مثل معتقل تمارة»، وأشار إلى أن المنظمة لم تختر حاليا أسلوب التظاهر أمام المعتقل السري، مشيرا إلى وقفة سبق أن شاركت فيها المنظمة إلى جانب المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قرب معتقل تمارة.

Revue de Presse du Conseil National des droits

القلم

العفو الدولية تشيد بمبادرة العفو الملكية

● أشادت منظمة العفو الدولية، التي يوجد مقرها بلندن، الجمعة الماضي، بالعفو الملكي الذي خص به جلالة الملك محمد السادس 190 من السجناء مؤكدة أن هذه المبادرة الملكية تشكل "خطوة مشجعة".

وذكرت المنظمة في بلاغ لها، بأن القرار الملكي يندرج في إطار عفو واسع يتعلق بالعفو مما تبقى من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 96 سجينا والتخفيض من العقوبة السالبة للحرية لفائدة 52 سجينا، وتحويل عقوبة السجن المؤبد الى السجن المحدد لفائدة 37 سجينا، وتحويل عقوبة الإعدام الى السجن المحدد لفائدة 5 سجناء وشددت المنظمة من جهة أخرى، على أهمية برنامج الإصلاحات الدستورية التي أعلنها جلالة الملك يوم 9 مارس المنصرم مؤكدة أنها تلقت، بشكل إيجابي، الإعلان عن إصلاحات في مجالات حقوق الإنسان والتدخلات الإيجابية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue de P

التجديد

من دس "السم" في "العسل" ؟

حسن بويخف

أخيرا جاء العفو السياسي وأفرج عن المعتقلين السياسيين الخمسة ضمن ما عرف بملف "بلعيرج". وهو الحدث السياسي الذي انتظره الشعب المغربي طويلا، وناضلت من أجله الحركة الحقوقية والإعلامية وكثير من السياسيين. جاء العفو على الخمسة السياسيين بعد أن مرغ ملفهم وجه المغرب الحقوقي في وحل الاستئصال السلطوي الآثم، ودفع المغرب بسببه ثمنا حقوقيا وإنسانيا غاليا على الصعيد الدولي. كان بالإمكان أن يكون يوم الخميس 14 أبريل تاريخا لبداية فصل جديد من فصول الإنصاف والمصالحة، ويوما لبعث الثقة الكاملة والمطلوبة بين يدي ورش الإصلاح الذي نشنه المغرب بخطاب 9 مارس الماضي. لكن "تدبيرا ماكرا" من مقاومي الإصلاح أبى إلا أن يفسد ذلك العرس الحقوقي والسياسي المنتظر، "بالتآمر" على ملف شبيه بملف المعتقلين السياسيين الستة لكنه أكثر حساسية منه، وأكثر إضرارا بسمعة المغرب وصورته، ويتعلق الأمر بملف ما يعرف بالسلفية الجهادية. ويمكن فهم الجمع "الملتبس" بين ملف السياسيين الخمسة وملف السلفية الجهادية وملفات أخرى بمحاولة الالتفاف على ملف السلفية، وبتمرير رسائل خطيرة تزرع اليأس وتحاول هدم ما انخرط المغرب في بنائه من جسور الثقة. لقد راهن "العابثون" المفترضون على الحدث الذي سيشكله إطلاق المعتقلين السياسيين الخمسة، وما سيناله من تركيز إعلامي، للتغطية على محاولة الالتفاف على ملف السلفية وخاصة شيوخها. ويمكن رصد أوجه "التآمر" المفترض في هذا الملف في عدة مستويات.

المستوى الأول يتعلق بملف المشايخ حيث أن العفو إذا شمل جميع السياسيين المتبقين في ملف "بلعيرج" فإنه استثنى، وبشكل ملتبس ومقلق، ثلاثة مشايخ من أصل خمسة، مشهود لهم بالاعتدال واعتقلوا قبل أحداث 16 ماي الارهابية، واعتبر الحقوقيون والقانونيون ورجال الإعلام والمراقبون ملفاتهم تجسيدا للظلم، وهم يعتبرون أنفسهم معتقلي الرأي والعقيدة، ويتوقع الجميع أن تحاول الجهات المعنية "التخلص" من ملفاتهم الفاضحة لغياب العدالة واختلالها ... لقد صدم استثناء الشيخين أبو حفص والكتاني من العفو الحالي الجميع. ليطرح السؤال حول المعايير السياسية التي استثنت أبو حفص مثلا والذي أطلق مبادرة "أنصفونا"، والتي التحق بها كثير من المعتقلين، والذين لم يشمل العفو أيضا أيا منهم؟ لا يمكن فهم استثناء المشايخ الثلاثة

Revue de Presse du C de l'Homme

يمكن فهم استثناء المشايخ الثلاثة والعناصر المنخرطة في "مبادرة أنصفونا" إلا بوجود "نية مغرضة" تحمل "نفحة استأصالية" تريد أن ترسل رسالة مفادها أن الاعتدال والمراجعة الفكرية والحوار ليسو معايير ذات قيمة في العفو رغم ما تمثله من عناصر حاسمة في حل ملف السلفية من جذوره.

المستوى الثاني والخطير، يتعلق بكون أغلب المفرج عنهم في ملف السلفية هم على مشارف إنهاء مدد الحكم عليهم بعد قضاء عدة سنين، ومنهم من بقي له أقل من شهر على إنهاء عقوبته! وهناك أزيد من من ثلاثين حالة لم يتبق من عقوبة أغلبها سوى شهرين تقريبا والباقون أقل من 7 أشهر، في حين تم الإبقاء على العشرات من الحالات التي، والتي ضمنها المشايخ الثلاثة، دون أن تمس وضمنها محكومون بثلاثين سنة. ما ذا يعني العفو لهؤلاء؟ إننا أمام مؤشر خطير على محاولة لإفراغ مبادرة العفو من مضمونها الإنساني الذي تتأسس عليه، ومن مضمونها السياسي المفروض أن تحمل إشاراته الايجابية في السياق السياسي الذي جاءت فيه تلك المبادرة تجاه أخطر الملفات حساسية في مغرب ما بعد 16 ماي.

المستوى الثالث، يعبر عنه "إقصاء" مجموعات شبابية أعلنت مراجعات فكرية وأصدرت رسائل أعلنت فيها مواقفها من توابث الأمة وتوصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا بحوالي 90 رسالة طلب العفو منهم، لكن لا أحد منهم أيضا استفاد من العفو السياسي! مما قد يشوش على فلسفة العفو التي ترتكز على طلبه من المعنيين وعلى معيار المراجعة الفكرية وأهميتها الحيوية في مثل هذه الملفات.

■ كان بالإمكان أن يكون يوم الخميس 14 أبريل تاريخا لبداية فصل جديد من فصول الإنصاف والمصالحة، ويوما لبعث الثقة الكاملة والمطلوبة بين يدي ورش الإصلاح الذي دشنه المغرب بخطاب 9 مارس الماضي. لكن "تدبيرا ماكرا" من مقاومي الإصلاح أبى إلا أن يفسد ذلك العرس الحقوقي والسياسي المنتظر، "بالتآمر" على ملف شبيه بملف المعتقلين السياسيين الستة لكنه أكثر حساسية منه

المستوى الرابع، يتعلق بمجموعة أخرى من المعتقلين الذي تمت "رعايتهم" ليكونوا من المبادرين في المراجعات وفي طلب العفو، ووعدوا به بعد أن أبانوا عن "حسن السلوك"، لكنهم فوجئوا بـ"إقصائهم" منه، مما يدل على أن ثمة "تحويل" لاتجاهات العفو في مستوى من مستويات إعداد لوائح المستفيدين منه ضد قيم المراجعة وطلب العفو.

المستوى الخامس يتعلق بالإضرار بالقيمة السياسية والحقوقية الحقيقية للعفو السياسي الأخير، فمن حيث العدد نجد أن أغلب المشمولين بالعفو قد شارفوا على إنهاء عقوبتهم الحبسية ولا يعني العفو في حقهم سوى نوع من التوظيف المكشوف لـ"النفخ" في عدد المشمولين بالعفو، لكنه في الواقع مضر به ومسيء إليه. ومن حيث النوعية نجد أن ملف معتقلي السلفية الثقيل عددا وموضوعا لم يعالج بما يبعث الثقة في المستقبل بالشكل المطلوب اليوم. فملف السياسيين الخمسة الذي يبدو أنه هو المستهدف أكثر من المبادرة قد استفاد بشكل كامل، كما استفاد المعتقلون الصحراويون بشكل كبير أيضا، لتبق الرسائل الموجهة لملف السلفية دون المستوى المطلوب خاصة مع الاستثناءات التي أشير إليها سابقا. فهل يعني ذلك جهات ما، من مقاومي الإصلاح والاستأصاليين، تريد أن تقول أنها ليست مستعدة بعد لحل هذا الملف خاصة إذا استحضرنا الملاحظات المتعلقة بعدم إعارة الاهتمام لطلبات العفو ولا الاعتدال ولا المراجعات ولا لمدد العقوبات والمعنيين بها؟

لقد "اعتبر وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري، الخميس الماضي، أن العفو الملكي على 190 من السجناء المحكوم عليهم في ملفات مرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بقضايا الإرهاب سيساهم في خلق أجواء أكثر إيجابية في ظل النقاشات الوطنية الجارية من أجل طي صفحات الماضي".

لكن الملاحظات السابقة تجعلنا أمام حالة تفرض طرح سؤال حيوي مفاده: من دس "السم" في "عسل" العفو السياسي؟

إن ما سبقت الإشارة إليه يفرض ضرورة فتح تحقيق نزيه حول الملاحظات التي سبقت الإشارة إليها، والإجابة على الأسئلة المرتبطة بها. إن الإضرار برصيد الثقة في رسالة العفو السياسي الأخير يطرح سؤالا لمصلحة من تم إخراج تلك المبادرة بالشكل الذي شوش عليها؟

Revue de la Presse Nationale

الصباح
يومية مغربية شاملة

إطلاق سراح 37 من معتقلي أكديم أزيك

الدفعة الثالثة سيفرج عنها اليوم ومصادر تستبعد الإفراج عن المتابعين من طرف المحكمة العسكرية

أصدر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالعيون قرارا بالسراح المؤقت لفائدة 37 معتقلا على خلفية أحداث مخيم أكديم أزيك بالعيون، غادر 24 منهم السجن المحلي للعيون مساء الخميس الماضي، فضلا عن 13 آخرين مساء الجمعة.

وأفادت مصادر مقربة من قاضي التحقيق أن الدفعة الثالثة من المعتقلين سيفرج عنها اليوم (الاثنين)، ويقدرون بحوالي 28 معتقلا وجهت إليهم سابقا تهم التجمهر المسلح وتكوين عصابة إجرامية وإحداث خسائر بالممتلكات والمس بالنظام العام، من جهة أخرى، يحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تدبير سلس لهذا الملف الشائك، حسب مصادر حقوقية مطلعة، من أجل الوصول إلى صيغة تصحيحية للأخطاء التي ارتكبتها الدولة وجهات سياسية في تدبير الأزمة الاجتماعية التي انتهت بإنشاء مخيم في ضواحي المدينة يضم أزيد من 8000 قاطن وقاطنة، وهي أخطاء، تضيف المصادر ذاتها، كانت سببا مباشرا في اندلاع مواجهات بين السلطة ومحتجين خلفت قتلى في صفوف أفراد من القوات المساعدة وبركيين وأفراد من الوقاية المدنية، فضلا عن إحداث خسائر مادية جسيمة بالممتلكات العمومية والخاصة.

واستبعدت المصادر ذاتها، إطلاق سراح معتقلين آخرين أحيلوا على المحكمة العسكرية بالرباط في هذا الظرف بالذات، وكانت وجهت إليهم تهم القتل العمد والعصيان المدني والتجمهر المسلح والتخابر مع جهات أجنبية...

وأرجعت مصادر أمنية التوجه الجديد الذي سلكته الدولة للطي النهائي لهذا الملف بالظرفية الحرجة التي تمر منها المنطقة، خاصة بعد أن استبعد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي يناقشه مجلس الأمن اليوم، توسيع صلاحيات مينورسو وثمن الخطاب الملكي ل9 مارس والتطور الحقوقي في المغرب، في وقت كانت تراهن فيه الجزائر وبوليساريو على تدخل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، كما شدد الأمين العام في تقريره الذي صدر أول أمس (السبت)، على أن التحولات التي تعرفها المنطقة العربية ستساعد في إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء.

في السياق ذاته، كان قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أصدر قرارا يوم الخميس يقضي بالإفراج المؤقت عن المتهمين علي سالم التامك وابراهيم دحان وأحمد الناصري، كما أصدرت غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أيضا قرارا يقضي بالإفراج المؤقت عن المعتقل أحمد محمود هدي المدعو (الكبتان).

رشيد باحة

Revue de Presse du Conseil Na

الأحداث المغربية

دائرة شرطة تتحول إلى مركز لتأهيل ضحايا سنوات الرصاص!

الصبار مع معتقلين سابقين بدرب مولاي الشريف (ت: العدلاني)

لم تنبس ببنت شفة. ظلت صامتة صبيحة أول أمس السبت لحظة افتتاح مركز المساعدة الطبية والنفسية والترويض الطبي، يستفيد من خدماته ضحايا المعتقل السري الرهيب درب مولاي الشريف وعائلاتهم وأيضا ساكنة الحي المحمدي العريق التي اكتوت بنار سنوات الجمر والرصاص وكل ضحايا العنف النفسي والجسدي.

فاطنة البيه واحدة من ضحايا المعتقل الرهيب درب مولاي الشريف. رفضت البوح والقاء كلمة في الحضور، فلربما أعادتها ذاكرتها سنوات الى الوراء وتذكرت مختلف صنوف التعذيب من «تعلاق» وكهرباء تحت الأظافر والشتم إلى جانب رفيقات أخريات كزهرة أزغار ولطيفة الجبابدي وخديجة البخاري وماريا الزويني ممن زج بهن في غياهب المعتقلات السرية بسبب نضالهن من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية.

كان الصبار الأمين العام للمجلس الإستشاري لحقوق الانسان حاضرا إلى جانب فاطمة البيه في منصة المتدخلين. لم يشأ أن يترك الفرصة تمر دون أن يؤكد أن الهدف من المركز الذي رصد له مبلغ 3 ملايين و817 ألف درهم هو «تحقيق المصالحة المجتمعية التفاعلية والإيجابية للضحايا مع ما يتلاءم وتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة». ويضيف أنه « يندرج في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الهادف الى رد الاعتبار للمناطق المتضررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين». البرنامج يهم مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج، الرشيدية، ورزازات، زاكورة، طانطان، أزيلال ،الخميسات، الحي المحمدي عين السبع، الحسيمة، الناظور وخنيفرة عن طريق دعم قدرات الفاعلين المحليين، الحفظ الايجابي للذاكرة، تحسين شروط عيش السكان (تحسين الخدمات، فك العزلة، تطوير مداخيل بديلة، حماية البيئة والنهوض بأوضاع النساء والأطفال).

عبد الكريم المانوزي رئيس الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا العنف الجالس بمحاذاة فاطنة البيه يعي الكثير من معاناة ضحايا التعذيب، ولذلك طالب بـ «انجاز مشاريع أخرى لأن هذه المبادرة ستظل رمزية مالم تنجز مشاريع لجبر الضرر في جميع المناطق»، وحتى لا تكرر معاناة المغاربة، ألح على «ضرورة إطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين وخاصة معتقلي حركة 20 فبراير والحد من الانتهاكات».

لحسن أوسي موح

Revue de Presse Droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

ÉDITORIAL

Les mesures de confiance sont là. SM le Roi, par la grâce accordée aux prisonniers politiques, crée les conditions exceptionnelles d'une crédibilisation du processus de réforme en cours au Maroc. Au passage, une nouvelle institution comme le CNDH — une clé de voûte pour les politiques à venir — gagne quelques galons et son équipe dirigeante injustement chahutée à sa nomination, mais c'est la loi du genre, gagne également en sérénité. Maintenant que l'équipe du Professeur Mennouni a fait le gros de ses auditions, que l'environnement politique global est assaini, et que le processus de réforme dans son entièreté est validé par l'attachement du plus grand nombre à son déroulement, il faut mettre sur la table une belle Constitution. Est-ce trop demander ? L'audace dit changer de camp. Il échoit aujourd'hui aux *«constituants»*, après avoir écouté le moindre porteur du début d'une idée constitutionnelle, d'oser un texte qui soit à la hauteur de nos ambitions collectives. Nous en avons les moyens et la Commission, également, en a la capacité endogène. Ceux qui ont eu à passer devant cette Commission ont pu vérifier l'expertise, le talent et la probité intellectuelle de ses membres. Ils collent à leur mission d'une manière exceptionnelle et ils respirent une confiance, une autonomie et une liberté qui les mettent au diapason du moment historique que traverse ce cher pays. Osons, donc ! ■

Khalil Hachimi Idrissi

Revue de Presse droits de l'Homme

رسالة الأمة

حقوقي مغربي:

تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة فتحت آفاقا جديدة في مجال العدالة الانتقالية على المستوى العالمي

قال خبير حقوقي مغربي، في عرض قدمه يوم الجمعة بتونس خلال يوم دراسي حول الانتقال الديمقراطي، إن التجربة المغربية في مجال الإنصاف والمصالحة فتحت أفقا جديدة لجيل جديد من ميكانيزمات العدالة الانتقالية وقيمتها المضافة على المستوى العالمي.

وأبرز حميد الكام المستشار لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومنسق تنفيذي سابقا لدى هيئة الإنصاف والمصالحة، أن الهيئة كآلية غير قضائية لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تمثلت في «تضميد الجراح وجبر الأضرار ورد الاعتبار وإعادة الإدماج، واستخلاص العبر لمصالحة المغاربة مع تاريخهم وذاتهم ومواصلة تحرير طاقاتهم».

وأضاف أن الدور الذي اضطلعت به هيئة الإنصاف والمصالحة، في مجال العدالة الانتقالية، كان يندرج في إطار مقاربة شمولية تتوخى إقرار الحقائق ووضع الضمانات الأساسية لعدم تكرار ما جرى ودعم بناء دولة القانون والمؤسسات.

وأوضح خلال هذا اللقاء، الذي نظمته مؤسسة (كونراد اديناور) الألمانية وكرسي اليونسكو للدراسات المقارنة للأديان بالجامعة التونسية، أن هيئة الإنصاف والمصالحة، كآلية للعدالة الانتقالية، هي ثمرة تطور تدريجي، «صعب ومركب في حل المشاكل والملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومحصلة النضالات والصراعات والمناقشات على مستوى الطبقة السياسية وكل القوى الفاعلة في المجتمع المدني، للبحث عن أحسن السبل لتسوية نزاعات الماضي وحلها بشكل عادل ومنصف.

وأشار الخبير الحقوقي المغربي إلى أن الهيئة قامت، في إطار اختصاصاتها، بالبحث والتحري والتحكيم والاقتراح في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث عملت على إجراء تقييم شامل لمسلسل تسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، بالاتصال مع الحكومة والسلطات العمومية والإدارية المعنية والمنظمات الحقوقية والضحايا وعائلاتهم وممثليهم.

وأضاف أن الهيئة لجأت أيضا إلى الاطلاع على الأرشيفات الرسمية واستقاء المعلومات والمعطيات لفائدة الكشف عن الحقيقة، بالإضافة إلى معالجة طلبات التعويض عن الأضرار التي لحقت ضحايا الانتهاكات الجسيمة أو ذوي حقوقهم، فضلا عن تقديم توصيات من أجل إيجاد حلول لقضايا التأهيل النفسي والصحي والإدماج الاجتماعي واستكمال مسلسل حل ما تبقى من المشاكل الإدارية والوظيفية والقانونية.

وقال حميد الكام إن الهيئة تولت إعداد تقرير ختامي تضمن خلاصات الأبحاث والتحريات والتحاليل بشأن الانتهاكات وسياقاتها وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات واسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

وأبرز ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الهيئة تبنت في عملها استراتيجية استشرافية ومندمجة لتسوية وتجاوز ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما يضمن مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتوفير الوسائل اللازمة لرسم صورة موضوعية لطبيعة وأسباب ونطاق ومدى جسامة الانتهاكات، مع البحث عن أشكال وسبل ضمان عدم تكرار ماسي الماضي.

وأضاف أنه تم في هذا المضمار الاسترشاد بمبادئ ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المتعلقة بالحق في الإنصاف والجبر ومعرفة الحقيقة، مع أخذ في الاعتبار الخلاصات الكبرى لمختلف التجارب الوطنية والدولية المنخرطة في مسارات المصارحة في أفق المصالحة والمكاشفة مع الذات والتاريخ كأفق مفتوح لحفظ الذاكرة وإنصاف الضحايا وتعزيز الوحدة الوطنية على كافة المستويات.

كما اعتبر أن استراتيجية تسوية وتجاوز ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، تندرج في إطار مسلسل حضاري يروم دعم التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في الحاضر والمستقبل من خلال قراءة الماضي، مبرزا أنه تم اعتماد المقاربة غير القضائية، احتكاما لقواعد الإنصاف وروح العدل، وانطلاقا من تحليل عميق لفرادة الوضع المغربي، ومن الإيمان الراسخ بمدى الإسهام الذي يمكن أن تقدمه التجربة المغربية في تنمية المعايير الدولية ذات الصلة بالعدالة الانتقالية. ومن جهة أخرى أوضح حميد الكام أن الأهداف الاستراتيجية التي توخت الهيئة بلوغها أيضا تمثلت على الخصوص في إطلاق دينامية الحوار والتفكير الجماعي حول مقومات المصالحة والنهوض بحقوق الإنسان، مع المساهمة في إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة.

Revue de Presse du

كاد تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أن يصبح مجرد خطاب مناسباتي، وشارف عمل هيئة الإنصاف على أن يختزل في جبر الضرر الفردي والجماعي، في خطاب تاسع مارس، يعيد الملك للتوصيات وهجها السياسي والحقوقي، فبعد ست سنوات من الانتظار يتقرر دخولها حيز التنفيذ.

القضائية، لاسيما للأشخاص الأكثر خصاصة وهشاشة. كما تم الارتقاء بها إلى قوة اقتراحية لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية وقيم الشفافية والتخليق، ومستلزمات تحسين أداء الإدارة وتحديثها.

18 مارس

مندوب وزاري لحماية حقوق الإنسان

بعد الارتقاء بالمجلس الاستشاري إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، والإرتقاء بديوان المظالم إلى مؤسسة الوسيط، أصبحت الإدارة والجهاز التنفيذي، نظريا، تحت مجهر المراقبة الحقوقية المؤسساتية القابلة للتحويل إلى متابعات قضائية، لذلك فهي تحتاج إلى تأهيل حقوقي لتواكب تنامي الطلب العمومي على الحقوق والحريات من جهة، وكي لاتقع في الأخطاء الكثيرة للاتهامات من جهة ثانية، وفي هذا السياق تقرر إحداث «المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان» وحسب بلاغ الديوان الملكي، يتعلق الأمر بـ «هيأة تنفيذية، مهمتها متابعة وتنسيق عمل القطاعات الحكومية المعنية، والسياسات العمومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها»، كما ستقوم « بتعزيز سبل الحوار، وتطوير مختلف أنواع التعاون والشراكة، داخليا وخارجيا، مع كافة السلطات والهيات الجمعوية الوطنية، ومع المؤسسات الأممية المعنية، ومع سائر الفعاليات والمنظمات، الإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية».

20 مارس

التظاهر السلمي حق مشروع

يوم 13 مارس المنصرم كاد الاستثناء المغربي أن يتبخر، السلطات الأمنية لم تتقبل أن يخرج المتظاهرون إلى الشارع بعد الخطاب الملكي الذي أعلن فتح ملف الإصلاح الدستوري، المحافظون المتشددون في الجهاز الأمني رأوا في ذلك خروجا عن «التقاليد المرعية» يستوجب الردع، التدخل كان عنيفا ولم يسلم منه حتى الصحفيون، في الأسبوع الموالي يصدر القرار السياسي بتصحيح الخطأ، آلاف المتظاهرين في مختلف المدن رفعوا مطالب جديدة وأكدوا على مطالبهم السابقة، تنتهي المسيرات والوقفات الاحتجاجية دون تسجيل أي أحداث شغب ودون أي تدخل من قوات الأمن لقمع المتظاهرين، الأسبوع الموالي يجري تنظيم أشكال مبتكرة دون تدخل أمني، وتخرج مسيرات أخرى في العاشر من أبريل، في حين يجري الترتيب لمسيرات كبرى في الرابع والعشرين من نفس الشهر، بين كل هذا وذاك، لاتصدر قرارات المنع أو التهديد والوعيد للمتظاهرين، فالحق في التظاهر السلمي أصبح مكسبا غير قابل للتراجع.

22 مارس

القضاء يسرع التحقيق في ملفات الفساد

في جميع المظاهرات طالب المحتجون بمحاربة الفساد، في تجاوب مع ذلك أمر وزير العدل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والوكلاء العامين للملك وقضاة التحقيق بتسريع الإجراءات المرتبطة بقضايا الفساد المالي المعروضة على المحاكم من أجل محاربة نهب المال العام والفساد المالي. أهم تلك الملفات هي التي مازالت في طور البحث التمهيدي أو المعروضة على قضاة التحقيق لا سيما المتعلقة بتقارير المجلس الأعلى للحسابات والتي بوشرت فيها الإجراءات الضرورية من قبل النيابات العامة. ففي سنة 2008 قام المجلس الأعلى للحسابات بـ130 عملية مراقبة للتدبير والتدقيق بالعديد من الأجهزة العمومية التي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، شملت قطاعات وزارية ومقاولات ومؤسسات عمومية وجماعات محلية وشركات حاصلة على امتياز المرافق العامة. مؤسسات عدية أقرت لجان التحقيق بوجود خروقات فيها كالمكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للنقل وكوماناف، وقبل ذلك جمعية المطاحن المدرسية والبنك الوطني للإنماء الإقتصادي وغيرها.أهم ملف ورد في تقرير المجلس ذاك الذي أطاح برأس المكتب الوطني للمطارات بنعلو، بعد إعفاء مديره عبد الحنين بنعلو ثم طرد مدير ديوانه من المكتب. عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية توصلت أيضا مطلع هذه السنة بملف القرض العقاري والسياحي من طرف النيابة العامة وشرعت في التحقيق فيه، ثم ملف التعاضدية العامة الذي أصدرت فيه الأحكام الإبتدائية مؤخرا، ثم ملف سوق الجملة للخضر والفواكه بالدار البيضاء الذي لا يزال يراوح مكانه منذ إلغاء محكمة العدل الخاصة، إضافة إلى عدد من الملفات تورط فيها منتخبون.

8 أبريل

التعجيل بإصدار قانون الصحافة

قانون الصحافة، الذي ظل يتعثر منذ سنة 2007، يصدر قرار بالتعجيل بإصداره قبل نهاية السنة الحالية، في ضيافة وزارة الاتصال كان وفد من النقابة الوطنية للصحافة المغربية، ووفد من فيدرالية الناشرين يستمع لإعلان وزاري الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري أن الحكومة ستحاول إخراج مشروع قانون الصحافة الجديد قبيل نهاية السنة الجارية. المهنيون حصلوا على تطمينات بأن الحوار لن يبدأ من الصفر، بل سيستثمر فيه ماتحقق في سنة 2007، وسيتم مناقشة القضايا العالقة. «في سنة 2007، نجحنا في الاتفاق على حذف حوالي 18 مقتضى يتضمن عقوبات سالبة للحرية في مشروع قانون الصحافة، لكن بقيت بنود أخرى تتضمن عقوبات سالبة للحرية، وهي التي ستفاوض النقابة على التخلي عنها» يقول يونس مجاهد الكاتب العام. في خطاب الحكومة حضرت المستجدات السياسية التي يعرفها المغرب، فانطلاق الإصلاح الدستوري، لا يمكن معه تأجيل النقاش بين الحكومة والنقابة، وفيدرالية الناشرين حول قانون الصحافة، غير أن مجاهد يرى أن الدسترة غير كافية، فمثلما على الإصلاحات الدستورية الجديدة أن تتضمن مبادئ احترام حرية الصحافة، وحق الولوج إلى المعلومة، فإن هذه المبادئ لا بد أن تجد نفسها في الواقع، وينصب النقاش على المستقبل».

9 أبريل

الزيادة في الأجور لم تعد خطا أحمر

بعدما كان بنك المغرب يعتبر الزيادة في الأجور خطا أحمر لايمكن تجاوزه، تقرر السلطات العمومية التراجع عن تحفظاتها وتقدم عروضا إلى طاولة الحوار الاجتماعي مع النقابات ، في العرض الحكومي تبدي الحكومة استعدادها للرفع من الأجور لجميع الموظفين بمبلغ500 درهم بمفعول مالي ابتداء من فاتح يوليوز القادم، والزيادة في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بنسبة 10٪ ، مع زيادة أوتوماتيكية خلال كل سنة بنسبة 2 ٪، اعتماد السلم المتحرك للأجور. وكذلك رفع نسبة حصيص الترقية إلى 30 ٪ سنة 2011 و 33 ٪ سنة 2012، و الرفع من الحد الأدنى للمعاشات من 600 درهم إلى 1000 درهم، وحل الملفات العالقة بقطاعات التعليم،العدل والمهندسين، بتكلفة مالية قدرت بـ 3 ملايير درهم. العرض الحكومي ضم كذلك الرفع من الحد الأدنى للمعاش المصروف من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 33 ٪ ابتداء من فاتح يوليوز، وإخراج قانون التعويض عن فقدان الشغل. كما وافقت الحكومة على مطلب المركزيات النقابية بوضع الاتفاقيات الدولية رقم 87 حول الحريات النقابية ورقم 102 حول الضمان الاجتماعي ورقم 141 حول منظمات العمال الزراعيين في قنوات المصادقة.

11 أبريل

الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة: من الهامش إلى مركز التقرير

في أفق دسترة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وفق ما تم الإعلان عنه في خطاب 9 مارس، وهو يستقبل رئيسها عبد السلام أبو درار، يؤكد الملك على حرصه القوي على التفعيل الأمثل للهيئة، وذلك اعتبارا منه لدورها المحوري في المنظومة الوطنية لتكريس الحكامة الجيدة، لذلك تقرر تخويل الهيئة من الوسائل ما يساعدها على النهوض بالمهام الموكولة إليها، بما يلزم من الفعالية، في محاربة الرشوة والوقاية منها والتصدي لكل أشكال استغلال النفوذ واختلاس المال العام أو تبديده، في نطاق سيادة القانون وفي ظل سلطة القضاء المستقل والنزيه. القرارات المتخذة قضت بإعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لهذه الهيأة، وفي اتجاه توسيع اختصاصاتها وتقوية طرق عملها، ولاسيما بتخويلها صلاحيات التصدي التلقائي لحالات الارتشاء وكل أنواع الفساد، وكذا تمكينها من الموارد البشرية والمادية والآليات القانونية اللازمة للقيام بمهامها، بما يلزم من التجرد والنجاعة والتناسق المؤسسي، الهادف لترسيخ المواطنة المسؤولة ومبادئ تخليق الحياة العامة.

11 أبريل

مجلس المنافسة: في اتجاه دولة الحق في مجال الأعمال

في نفس اليوم وخلال استقبال خص به عبد العالي بنعمور رئيس مجلس المنافسة، أكد الملك على الأهمية البالغة، التي يوليها لتعزيز الدور المهم، لهذه المؤسسة، في توطيد دولة الحق في مجال الأعمال، والمساهمة في تأهيل وتحديث الاقتصاد الوطني، وتعزيز تنافسيته، وتحفيزه وجذبه للاستثمار المنتج، الكفيل بالرفع من وتيرة التنمية، وتوفير فرص الشغل والعيش الكريم لكافة المواطنين، سيما منهم الشباب. ومثلما هو الشأن بالنسبة للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة يقرر الملك التفعيل الأمثل لمجلس المنافسة، للقيام بالمهام المنوطة به في مراقبة التركزات الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة، حرية المبادرة، تكافؤ الفرص، مكافحة اقتصاد الريع، ومختلف أشكال الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، وذلك في إطار منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة للحكامة الاقتصادية الجيدة. ولأجل ذلك تقرر إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم للمؤسسة، في اتجاه تعزيز استقلاليته وتوسيع اختصاصاتها، بما فيها الإحالة الذاتية، وتمكينها من كافة الوسائل البشرية والمادية اللازمة والآليات القانونية الناجعة للاضطلاع بالصلاحيات المخولة لها على الوجه الأكمل، في أفق الارتقاء بها إلى مؤسسة دستورية قائمة الذات، تفعيلا للإصلاحات المؤسسية والتنموية العميقة.

حتى الأوساط الأكثر تفاؤلا لم تتوقع مراجعة دستورية بتلك السرعة وذلك الحجم الذي جاء به خطاب تاسع مارس، فإلى حدود فبراير الماضي، لاشيء كان يدل على أن الملف الدستوري سيفتح رغم تجدد المطالبة به منذ سنة 2009، لكن القرار كان جاهزا بعد شهرين من التأمل في المشروع الجهوي.

14 أبريل:

العفو عن المعتقلين: كتاب فتح لتصحيح صفحاته

في الثاني من مارس، ويعفو ملكي أطلق سراح الكولونيل ماجور قدور تزراز بعد عامين وثلاثة أشهر من إعتقاله بتهمة إفشاء أسرار عسكرية أدين من أجلها بـ12 سنة سجنا نافذا. القرار كان بداية الطريق نحو فتح الملفات الأكثر حساسية، وبالفعل، يوم الخميس الماضي صدر عفو ملكي لفائدة 190 معتقلا سياسيا وسلفيا، في مقدمة المغادرين للسجن كان هناك المعتقلون السياسيون الستة في شبكة بليرج، ورموز من السلفية الجهادية الذين أدينوا بسبب قانون الإرهاب. كما شمل العفو الناشط شكيب الخياري، وفي نفس اليوم صدر قرار بالإفراج المؤقت عن الانفصالي سالم الشامك وثلاثة من رفاقه. ومن سجن لكحل بالعيون خرج 25 معتقلا على خلفية أحداث مخيم أكديم إيزيك، الخطوات في هذا الاتجاه لم تنته بعد، في لقائه بالأحزاب السياسية يخبر المستشار الملكي محمد المعتصم الحاضرين بأن العفو عن المعتقلين خطوة ستتلوها خطوات أخرى، الأمر حسب مصادر حضرت اللقاء يتعلق بالعفو عن معتقلين آخرين توجد ملفاتهم قيد الدرس.

كمال الحبيب كان سيعين مكان محمد الصبار

الأحد، 17 أبريل 2011 16:51 موقع لكم

علم موقع "لكم" من مصادر مطلعة أن كمال الحبيب، رئيس "المرصد المغربي للحريات العامة"، كان هو من سيعين في المنصب الذي عين فيه محمد الصبار داخل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وحسب نفس المصادر فقد تم الاتصال أولا بكمال الحبيب، لإخباره بتعيينه، وطلب منه الالتحاق فورا بالقصر الملكي بمراكش، لكن عندما اعتذر بأنه يتعذر عليه الحضور في الوقت المحدد للاستقبال الملكي، تم الاتصال بمحمد الصبار الذي يبدو أن اسمه كان من ضمن لائحة المقترحات التي رفعت إلى الملك.

وكما يقال باللغة الدارجة المغربية، "كل تأخير فيه خير"، فقد تم تفادي وجود صهرين على رأس مؤسسة واحدة، بما أن الحبيب كمال، وإدريس اليازمي، الذي عين رئيسا لـ"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" تجمعهما علاقات مصاهرة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

ألو ... نعاماس

دردشة التيلفون

الصبار:

هادا كاضو لكاع الخوت اللي دواو نهار تعينت

هوما سلكاتهم، وحنا نقصات علينا تمارة ديال التنقل حتى لعندهم. دردشة التلفون متواصلة معا مشاهيرنا اللي كنخسرو عليهم هاد الجوج دريال ديال آلو في سبيل الله ، نعرفو بيها غير شنو واقع عندهم بالتحديد. تبعو معانا واللي تقلق مايضرش راسو معا الحيط. راه غير غادي يتفلق.

• السي الصبار تحياتي القلبية

•• الله يحفظك آخاي، آش درت؟

• وايلي على آش درتي؟ سكتي ليا شي هضارة الحرفة ديالهم هي البضرة، ماكيرحمو ماكيخليو رحمة سيدي ربي تنزل

•• بخصوص شنو؟

• بخصوص الإفراجات اللي كانت نهار الخميس. ضربة ديال المعلمين أصاحبي

•• كان واجب نديروها والحمد لله سهل فيها مولانا

• وسكتات شي وحدين فيهم غير التبلبيل

•• ماشي مهم، كاينين ناس الحرفة ديالهم فالحياة والسبب ديال الوجود هو البضرة، وكاين بالمقابل اللي كيخدم، أنا كنفضل نكون من الجيهة الثانية ونخليو للخرين أنهم يبقاو يبضررو حتى لغدا فالصباح

• ولكن شوية خايبة يبداو يخونو فبنادم وهو جاي بنية صافية للخدمة؟

•• تجربتي الصغيورة فالحياة علماتني أن بحال هادو ماكيضرو ماكينفعو. وجودهم بحال عدمو بل بالعكس يوميا خصهم يفوتو بزاف باش الناس يحسو بيهم موجودين، لذلك ماتوقفش عندهم بزاف. ديماري بحال اللي ديمارينا

• هادي عندك. قول ليا دابا: كاين شي معقول فالطريق؟

•• كيفاش؟

• كاين شي موجة ديال إطلاق السراح جاية؟ كاين شي انفراج مقبل فالأفق؟

•• كاين الخير كامل، خص غير بنادم يعرف كيفاش يطالب بهاد الخير، مايكونش صكع بزاف باش مايخسرش كلشي، راه ميداننا سميتو السياسة

• كاينة

•• ونزيدك، مللي كنلقاو الاستجابة من الفوق راحنا كنحسو بأن خدمتنا غادية فالاتجاه السليم وأن الرغبة جماعية فتخليص البلاد من بزاف ديال الأشياء السلبية اللي تسببو فيها شي وحدين

• بخصوص دوك "شي وحدين" ماغاديينش يتماقبو على المسائل اللي ورطو فيها البلاد دابا؟

•• حنا مابغينا نخلعو حتى شي حد حنا نصلحو الأخطاء والمسائل الأخرى راه عندها الناس ديالها يتكلفو بيها.

غذاء

نعيطو على موريينيو وغواردیولا، المدربين ديال ريال مدريد وبرشلونة. نتذاكرو شوية على الكلاسيكو كيفاش دار، وعلى الماتشات اللي باقيين بين العملاقين الصبليونيين فهاد الشهر والشهر الجاي. تسناونا.

Revue de Presse du Conseil